

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاق قرض المشروع الثانى لاعادة تأهيل محطات الطلمبات بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير والموقع فى واشنطن بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق قرض المشروع الثانى لاعادة تأهيل محطات الطلمبات بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للانشاء والتعمير والموقع فى واشنطن بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شوال سنة ١٤١١ هـ (٢ مايو سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٤١١ هـ الموافق ١٠ يونية سنة ١٩٩١ م .

قرض رقم ٣١٩٨ - مصر

اتفاق قرض

المشروع الثانى لاعادة تاهيل محطات الطلمبات

بين

جمهورية مصر العربية

و

البنك الدولى للانشاء والتعمير

بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١

اتفاق بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١ بين جمهورية مصر العربية (المقترض) والبنك
الدولى للانشاء والتعمير (البنك) .

حيث أن (أ) المقترض قد طلب من البنك المساهمة فى تمويل المشروع الوارد
وصفه بالجدول رقم ٢ من هذا الاتفاق ، بناء على اقتناعه
بجدوى وأولوية المشروع .

(ب) جزء من الخدمات الفنية والتدريب المطلوب وفقا للمشروع
يتم تسويله طبقا لترتيبات ثنائية يزعم ابرامها بين المقترض
ومصادر تمويل حكومية ، و

حيث أن البنك قد وافق على أساس ما تقدم ، ضمن أشياء أخرى ، على
تقديم القرض للمقترض وفقا للشروط والأحكام الواردة فى هذا الاتفاق ،

لذلك بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على ما يلى :

(المادة الأولى)

شروط عامة ، تعاريف

بند ١ - ١ : تشكل الشروط العامة المطبقة على اتفاقات القرض والضمان
الخاصة بالبنك والمؤرخة أول يناير ١٩٨٥ ، بعد حذف الفقرة الأخيرة من بند
٣ - ٢ (الشروط العامة) جزءا مكتملا لهذا الاتفاق .

بند ١ - ٢ : يكون للمصطلحات المتعددة المبينة في الشروط العمامة وفي ديباجة هذا الاتفاق ، ما لم يقتضى سياق النص خلاف ذلك ، نفس المعانى الموضحة قرين كل منها ويكون للمصطلحات الاضافية التالية المعانى الآتية :

(أ) « الوزارة » تعنى وزارة الأشغال والموارد المائية في بلد المقترض ،

(ب) « مصلحة الميكانيكا والكهرباء » تعنى مصلحة الميكانيكا والكهرباء بالوزارة ،

(ج) « الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف » تعنى الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف التابعة للمقترض ، و

(د) « الحساب الخاص » يعنى الحساب المشار اليه في البند ٢ - ٢ (ب) من هذا الاتفاق .

(المادة الثانية)

القرض

بند ١ - ٢ : يوافق البنك على أن يقرض المقترض مبلغا بعملات مختلفة يعادل ٣١٠٠٠٠٠٠٠ دولار (واحد وثلاثون مليون دولار) وفقا للأحكام والشروط الواردة أو المشار اليها في هذا الاتفاق ، وهو ما يعادل اجمالى قيمة مبالغ المسحوبات من حصيلة القرض ويتم تحديد قيمة مبلغ كل سحب في تاريخ ذلك السحب عن طريق البنك .

بند ٢ - ٢ :

(أ) يجوز سحب مبلغ القرض من حساب القرض وفقا للنصوص الواردة في جدول رقم ١ من هذا الاتفاق وذلك لمقابلة المصروفات التى تم اجراءها (أو التى يوافق البنك على اجرائها) بصدد التكلفة المعقولة للسلع والخدمات المطلوبة للمشروع والوارد وصفها في الجدول رقم ٢ من هذا الاتفاق والمقرر تمويلها من حصيلة القرض .

(ب) يجوز للمقترض ، تحقيقا لأغراض المشروع ، أن يفتح ويحتفظ بحساب خاص بالدولار في بنك تجارى يتم اختياره بواسطة البنك المركزى

المصرى بالشروط والأحكام المرضية للبنك • وأن يتم اجراء الايداعات والمسحوبات من الحساب الخاص وفقا لشروط الجدول رقم ٦ من هذا الاتفاق •

بند ٢ - ٣ : يكون تاريخ الاقفال في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ أو أى تاريخ لاحق يحدده البنك • ويقوم البنك باخطار المقرض على الفور بهذا التاريخ لللاحق •

بند ٢ - ٤ : يدفع المقرض للبنك سنويا عمولة ارتباط بواقع $\frac{1}{4}$ من $\frac{1}{2}$ (ثلاثة أرباع من الواحد فى المائة) على أصل مبلغ القرض غير المسحوب من وقت لآخر •

بند ٢ - ٥ :

(أ) يدفع المقرض فائدة على أصل مبلغ القرض المسحوب والقائم من وقت لآخر ، بمعدل فائدة لكل فترة يعادل تكلفة القروض المعنية التى يتم تحديدها عن الفترة السابقة ، بالإضافة الى نصف من الواحد فى المائة ($\frac{1}{2}$ من $\frac{1}{4}$) • ويدفع المقرض فى كل من التواريخ المحددة فى البند ٢ - ٦ من هذا الاتفاق الفائدة المتراكمة على مبلغ أصل القرض القائم أثناء فترة الفائدة السابقة ، محسوبة بالمعدل المطبق أثناء هذه الفترة للفائدة •

(ب) يخطر البنك المقرض ، بعد انتهاء كل فترة وفى أسرع وقت ممكن ، بتكلفة القروض المعنية التى يتم تحديدها فيما يختص بهذه الفترة •

(ج) ولأغراض هذا البند :

١ - «فترة الفائدة» تعنى فترة الشهور الستة التى تنتهى فى التاريخ السابق مباشرة لكل تاريخ محدد فى البند ٢ - ٦ من هذا الاتفاق وتبدأ من فترة الفائدة التى يتم فيها توقيع هذا الاتفاق •

٢ - « تكلفة القروض المعنية » تعنى التكلفة ، التي يحددها البنك بطريقة معقولة ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية سنوية ، على القروض القائمة للبنك والمسحوبة بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٢ ، باستثناء هذه القروض أو نسب منها والتي يخصصها البنك لتمويل : (أ) استثمارات البنك ، و (ب) القروض التي يجوز تقديمها عن طريق البنك بعد ١ يوليو ١٩٨٩ والتي تتحمل أسعار فائدة يتم تحديدها بخلاف المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند .

٣ - « الفترة » تعنى الشهور الستة الأولى أو الشهور الستة الثانية من عام ميلادى .

(د) يجوز للبنك ، أن يخطط المقرض ، في تاريخ يحدده فيما لا يقل عن ستة أشهر بأن الفترات (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) من هذا البند يتم تعديلها لتكون قراءتها على الوجه التالى :

« (أ) يدفع المقرض فائدة على أصل مبلغ القرض المسحوب والقائم من وقت لآخر ، بمعدل ربع سنوى يعادل تكلفة القروض المعنية التي يتم تحديدها فيما يختص بالربع السابق ، بالإضافة الى ($\frac{1}{2}$ من $\frac{1}{100}$) نصف من الواحد فى المائة . ويدفع المقرض الفائدة المتراكمة ، كل من التواريخ المحددة فى البند ٢ - ٦ من هذا الاتفاق ، على مبلغ أصل القرض القائم أثناء فترة الفائدة السابقة مسحوبة بالمعدل المطبق أثناء هذه الفترة للفائدة .

« (ب) يخطر البنك المقرض ، بعد انتهاء كل ربع سنة وفى أسرع وقت ممكن ، بتكلفة القروض المعنية التي يتم تحديدها فيما يختص بهذه الفترة » .

« (ج) « ربع » يعنى فترة الشهور الثلاثة التي تبدأ فى أول يناير ، أول أبريل ، أول يوليو أو أول أكتوبر من عام ميلادى » .

(هـ) يكون معدل الفائدة ، على الرغم من نصوص الفقرة (أ) من هذا البند ، بالنسبة لفترة الفائدة التي تبدأ فى الفترة الأولى من عام ١٩٩٠ هو سبعة وخمسة وسبعون من المائة فى المائة ($75\frac{1}{2}\%$) .

بند ٢ - ٦ : يتم سداد الفائدة والمصروفات الأخرى كل نصف عام في أول مايو وأول نوفمبر من كل عام .

بند ٢ - ٧ : يسدّد المقرض أصل مبلغ القرض وفقاً لجدول الاستهلاك الوارد بالجدول رقم ٣ من هذا الاتفاق .

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

بند ٣ - ١ :

(أ) يعرب المقرض عن التزامه بأهداف المشروع كما هي واردة بالجدول رقم ٢ من هذا الاتفاق ، وتحقيقاً لهذا الهدف ، يقوم المقرض من خلال مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتنفيذ المشروع بالدقة والكفاءة الواجبتين وبما يتفق والأصول الهندسية ، والمالية والإدارية السليمة ، ويتيح ، فور احتياجها ، الأموال ، والتسهيلات ، والخدمات والموارد الأخرى المطلوبة للمشروع .

(ب) يقوم المقرض بتنفيذ المشروع ، وفقاً لترتيبات التنفيذ الواردة في الجدول رقم ٥ من هذا الاتفاق ، وذلك دون التقيّد بنصوص الفقرة (أ) من هذا البند وفيما عدا ما يوافق عليه البنك والمقرض خلافاً لذلك .

بند ٣ - ٢ : يجرى توريد السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والمقرر تمويلها من حصيلة القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم ٤ من هذا الاتفاق ، وذلك فيما عدا ما يوافق عليه البنك خلافاً لذلك .

(المادة الرابعة)

التمويل وبنود أخرى

بند ٤ - ١ :

(أ) يقوم المقرض بالاحتفاظ أو العمل على الاحتفاظ بسجلات وحسابات كافية وفقاً للأساليب المحاسبية السليمة لبيان عملياته ، موارده ونفقاته .

المتعلقة بالمشروع للإدارات أو الأقسام الخاصة بالمقترض المسئولة عن تنفيذ المشروع أو أى جزء منه .

(ب) يتعهد المقترض بما يلي :

١ - التأكد من أن الحسابات والسجلات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند متضمنة ما يتعلق بالحساب الخاص عن كل سنة مالية تمت مراجعتها ، وفقا لمبادئ المراجعة السليمة المطبقة بصفة دورية ، وذلك من قبل مراجعين مستقلين مقبولين لدى البنك .

٢ - موافاة البنك فور أن يتيسر ذلك ، فى موعد لا يتجاوز تسعة أشهر بأى حال بعد نهاية كل سنة مالية ، بتقرير المراجعة الذى أعده المراجعون المذكورون بالمدى وبالتفصيل المعقول الذى يطلبه البنك ، و

٣ - موافاة البنك بأى معلومات أخرى خاصة بالسجلات والحسابات المذكورة والمرجعة المتعلقة بها التى يطلبها البنك بقدر معقول من وقت لآخر .

(ج) فيما يختص بكافة المصروفات المتعلقة بمسحوبات من حساب القرض والتى تم إجراؤها على أساس قوائم المصروفات ، يتعهد المقترض بما يلي:

١ - الاحتفاظ أو العمل على الاحتفاظ ، وفقا للفقرة (أ) من هذا البند بسجلات وحسابات تعكس هذه المصروفات .

٢ - الاحتفاظ ، لمدة سنة واحدة على الأقل بعد استلام البنك تقرير المراجعة الخاص بالسنة المالية التى تم خلالها إجراء آخر سحب من حساب القرض ، بكافة السجلات (العقود ، الأوامر ، القوائم ، الكمبيالات ، الايصالات ، والمستندات الأخرى) التى تلت هذه المصروفات ،

٣ - تمكين ممثلى البنك من فحص هذه السجلات ، و

٤ - التأكد من أن تلك السجلات والحسابات مدرجة فى المراجعة السنوية المشار إليها فى الفقرة (ب) من هذا البند وأن التقرير الخاص بهذه المراجعة يتضمن رأيا مستقلا من قبل المراجعين المذكورين ليوضح اذا كانت قوائم المصروفات المقدمة خلال هذه السنة المالية ، بالاضافة الى الاجراءات والضوابط الداخلى المتبعة فى اعدادها ، يمكن الاعتماد عليها فى تدعيم المسحوبات المرتبطة بها .

بند ٤ - ٢ : يعمل المقترض على قيام وزارة الأشغال والموارد المائية ، بالتشاور مع البنك ، لاعداد :

(أ) دراسة خاصة بالنواحى المالية المتعلقة بتشغيل وصيانة أنظمة الري والصرف وذلك فى موعد غايته ٣٠ يونيو ١٩٩١ ،

(ب) خطة عمل مرحلية لتنفيذ التوصيات المتفق عليها فيما يتعلق بهذه الدراسة ، و

(ج) تستمر خطة مرحلية ، وفقا للسياسة الحالية للحكومة ، فى تحويل مسئولية التشغيل للمستفيدين فيما يتعلق بطلمسات الضغط ، الآبار ، طلمبات الرفع الصغيرة فى الأرض الزراعية المستصلحة حديثا وذلك فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩١

(المادة الخامسة)

الانتهاء

بند ٥ - ١ : يتم تصايد فترة ٩٠ يوما بعد تاريخ هذا الاتفاق تحقيقا لأعراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

(المادة السادسة)

ممثلى المقترض ، العناوين

بند ٦ - ١ : يعين السيد وزير الدولة للتعاون الدولي أو وكيل أول الوزارة
للتتمويل الدولي كممثل للمقترض وذلك تحقيقاً لأغراض البند ١١ - ٣ من
الشروط العامة .

بند ٦ - ٢ : حددت العناوين التالية تحقيقاً لأغراض البند ١١ - ١ من
الشروط العامة .

بالنسبة للمقترض :

وزارة التعاون الدولي

(قطاع التمويل الدولي)

٨ شارع عدلى - القاهرة

ج ٠٢٠٤

تلكس :

٢٣٣٤٨ - ٩٢٧

عنوان برقى :

وزارة التعاون الدولي - القاهرة

بالنسبة للبنك :

International Bank for Reconstruction and Development.

1818 H. Street N.W.,

Washington D.C. 20433

U.S.A.

Cable address

INTBAFRAD

Washington D.C.

Telex :

197688 (TRT)

248423 (RCA)

64145 (WUI)or

82987 (FTCC)

واشهادا على ما تقدم ، قام طرفا هذا الاتفاق ، عن طريق ممثليهما المفوضين
قانونا ، بالتوقيع على هذا الاتفاق باسميهما بضاحية كولومبيا ، بالولايات المتحدة
الأمريكية ، في اليوم والعام المدونين آنفا •

عن

البنك الدولي للانشاء والتعمير

نائب الرئيس الاقليمي لأوروبا

والشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عن

جمهورية مصر العربية

عبد الرؤوف الريدى

الممثل المفوض

(جدول ١)

السحب من حصيلة القرض

١ - يوضح الجدول أدناه بنود السلع التي يتم تمويلها من حصيلة القرض، تخصيص المبالغ من القرض لكل بند والنسبة المئوية للمصروفات المقررة لتمويل السلع في كل بند .

النسبة المئوية للمصروفات المقررة للتمويل	المبلغ المخصص من القرض (مقوماً بالدولار)	البند
١٠٠٪ من المصروفات بالعملة الأجنبية و ١٠٠٪ من المصروفات بالعملة المحلية (التكلفة خارج المصنع)	٢٥,٦٠٠,٠٠٠	(١) توريد المعدات (متضمنة قطع الغيار) وأعمال تركيب محطات الطلمبات
١٠٠٪ من المصروفات بالعملة الأجنبية و ١٠٠٪ من المصروفات بالعملة المحلية (التكلفة خارج المصنع)	٤,٩٠٠,٠٠٠	(٢) الورش ، معامل كهربائية ومعدات أخرى متنوعة
١٠٠٪	٢٥,٠٠٠	(٣) خدمات الخبراء والتدريب
	٤٧٥,٠٠٠	(٤) غير مخصص
	٣١,٠٠٠,٠٠٠	الإجمالي

٢ - لأغراض هذا الجدول :

(أ) مصطلح « مصروفات أجنبية » يعنى مصروفات بعملة أى دولة بخلاف عملة المقرض لمقابلة سلع أو خدمات يتم توريدها من أراضى أى دولة بخلاف دولة المقرض ، و

(ب) مصطلح « مصروفات محلية » يعنى مصروفات بعملة المقرض لمقابلة سلع أو خدمات يتم توريدها من أراضي المقرض •

٣ - لن يتم اجراء مسحوبات بخصوص مدفوعات لمقابلة مصروفات سابقة على تاريخ هذا الاتفاق ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة ١ اعليه •

(جدول ٢)

وصف المشروع

أهداف المشروع هي :

(أ) زيادة الانتاجية الزراعية عن طريق تحسين التشغيل والصيانة لمحطات الطلبات ، وتقليل التكلفة الخاصة بها ، و

(ب) دعم امكانيات مصلحة الميكانيكا والكهرباء •

يتكون المشروع من الأجزاء التالية ، وهي تخضع لأي تعديلات خاصة بها قد يوافق عليها المقرض والبنك من وقت لآخر لتحقيق هذه الأهداف :

جزء (أ) محطات الطلبات والتسهيلات المرتبطة بها :

١ - انشاء ٦ محطات طلبات جديدة ، وتوسيع طاقة ثلاث محطات طلبات قائمة واحلال ٥ محطات طلبات ثابتة بدلا من المحطات العائمة في الوجه القبلي •

٢ - احلال معدات كهروميكانيكية في ٨ محطات طلبات •

٣ - برنامج اصلاح / احلال معدات كهروميكانيكية ، واجراء توسعات لحوالي ٢٥ محطة طلبات ولتجديد مخزونها من قطع الغيار •

٤ - توريد ١٤ ورشة متنقلة ، معامل كهربائية ، معدات للمعامل الكهربائية المركزية والورش ، أدوات نمطية وأجهزة اختبار لحوالي ٢٠٠ محطة طلبات ومعدات أخرى متنوعة •

٥ - كهربة الآلات الرافعة ، اذا لزم الأمر ، وتوريد آلات كهربائية رافعة جديدة ومعدات النظافة من الأعشاب لمحطات الطلبات التي يتم تجديدها طبقا للمشروع .

٦ - تجديد الحوض العائم سعة ٨٠ طن الموجود في أسوان ، متضمنا احلال عدد ٢ من رفاصات لقطر المراكب .

٧ - اثناء / اصلاح التجهيزات ، الخاصة بالورش ، والمخازن ، والمكاتب .

جزء (ب) تطوير تنظيمي :

١ - توريد معدات الكمبيوتر وملحقاتها للبرنامج الحالي لمصلحة الميكانيكا والكهرباء الخاص بتشغيل نظام ادارة المعلومات .

٢ - تقديم خدمات فنية لتدعيم نظام ادارة المعلومات بالمصلحة ، دراسة واستكمال البيانات الأساسية لتطلبات التشغيل بالوزارة ، تدعيم المعامل الكهربائية بالمصلحة ومراقبة نوعية التدفق في محطة الطلبات بالقرب من الاسكندرية (محطتى المكس والطابية) وتقديم التوصيات لتقليل الأثر الضار على البيئة لهذا التدفق .

٣ - تدريب الجهاز الاداري لمصلحة الميكانيكا والكهرباء من النواحي الادارية ، الفنية ، والمالية .

من المتوقع الانتهاء من المشروع في ٣٠ يونيو ١٩٩٧

(جدول ٣)
استهلاك الدين

سداد أصل المبلغ (مقوما بالدولار)	تاريخ استحقاق السداد
٥٦٥٠٠٠٠	١ نوفمبر ١٩٩٥
٥٨٥٠٠٠٠	١ مايو ١٩٩٦
٦١٠٠٠٠٠	١ نوفمبر ١٩٩٦
٦٣٥٠٠٠٠	١ مايو ١٩٩٧
٦٥٥٠٠٠٠	١ نوفمبر ١٩٩٧
٦٨٥٠٠٠٠	١ مايو ١٩٩٨
٧١٠٠٠٠٠	١ نوفمبر ١٩٩٨
٧٣٥٠٠٠٠	١ مايو ١٩٩٩
٧٦٥٠٠٠٠	١ نوفمبر ١٩٩٩
٧٩٥٠٠٠٠	١ مايو ٢٠٠٠
٨٢٥٠٠٠٠	١ نوفمبر ٢٠٠٠
٨٥٥٠٠٠٠	١ مايو ٢٠٠١
٨٩٠٠٠٠٠	١ نوفمبر ٢٠٠١
٩٢٥٠٠٠٠	١ مايو ٢٠٠٢
٩٦٠٠٠٠٠	١ نوفمبر ٢٠٠٢
١٠٠٠٠٠٠٠	١ مايو ٢٠٠٣
١٠٣٥٠٠٠٠	١ نوفمبر ٢٠٠٣

تاريخ استحقاق السداد	سداد أصل المبلغ (مقوماً بالدولار)
١ مايو ٢٠٠٤	١٠٧٥٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٤	١١٢٠٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠٠٥	١١٦٠٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٥	١٢٠٥٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠٠٦	١٢٥٥٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٦	١٣٠٥٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠٠٧	١٣٥٥٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٧	١٤٠٥٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠٠٨	١٤٦٠٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٨	١٥١٥٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠٠٩	١٥٧٥٠٠٠٠ ر
١ نوفمبر ٢٠٠٩	١٦٣٥٠٠٠٠ ر
١ مايو ٢٠١٠	١٧٠٥٠٠٠٠ ر

* الأرقام الميمنة في هذا العمود تمثل المعادل بالدولار محددة

كما في تواريخ السحب • أنظر بندي ٣ - ٤ و ٤ - ٣ من الشروط العامة •

علاوات السداد المبكر

حددت العلاوة المدفوعة على أصل المبلغ لأي استحقاق من القرض يتم سدادها مقدما ، طبقا للبند ٣ - ٤ (ب) من الشروط العامة ، ويتم تحديد النسبة المئوية في التاريخ المحدد للسداد المبكر أدناه :

وقت السداد المبكر	العلاوة
معدل الفائدة (معبرا عنها كنسبة مئوية سنوية) المطبقة على القرض في تاريخ السداد المبكر مضروبا ×	
مدة لا تزيد على ثلاث سنوات قبل الاستحقاق .	١٥ر
مدة أكثر من ثلاث سنوات ولكن لا تزيد على ست سنوات قبل الاستحقاق .	٣٠ر
مدة أكثر من ست سنوات ولكن لا تزيد على احد عشر سنة قبل الاستحقاق .	٥٥ر
مدة أكثر من احد عشر سنة ولكن لا تزيد على ستة عشر سنة قبل الاستحقاق .	٨٠ر
مدة أكثر من ستة عشر سنة ولكن لا تزيد على ثمانية عشر سنة قبل الاستحقاق .	٩٠ر
مدة تزيد عن ثمانية عشر سنة قبل الاستحقاق .	١٠٠ر

(جدول ٤)

الشراء وخدمات المستشارين

بند ١ - شراء السلع :

جزء (١) مناقصة دولية تنافسية :

١- يتم شراء السلع بموجب عقود يتم ترسيتهها طبقا لاجراءات تتفق مع تلك الواردة في البندين ١ ، ٢ من « ارشادات الشراء بموجب قروض البنك الدولي للانشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية » التي نشرها البنك في مايو ١٩٨٥ (الارشادات) ، وذلك فيما عدا ما ينص عليه الجزء ج من هذا الاتفاق .

٢- يتم تنفيذ اشاء وتوسيع محطات الطلبات طبقا للجزء أ (١) من المشروع طبقا لترتيبات تعاقدية يكون سوجبها موردو الآلات والمعدات مسئولين عن تنفيذ الأعمال المدنية المرتبطة بها ، وأعمال تركيب واقامة التسهيلات حتى اكتمالها .

جزء (ب) التفضيل للصناعات المحلية :

يجوز منح السلع المصنعة في مصر هامشا تفضيليا عند شرائها طبقا للاجراءات الموضحة في الجزء أ ١ منه ، ووفقا ، لنصوص الفقرتين ٢ - ٥٥ ، ٢ - ٥٦ من الارشادات والفقرات من ١ الى ٤ من الملحق ٢ المرفق بها .

جزء (ج) اجراءات الشراء الأخرى :

١ - يجوز توريد بنود المعدات وقطع الغيار المطلوبة طبقا للجزء أ (٣) من المشروع كالاتى :

(أ) بموجب عقود يتم ترسيتهها من خلال اجراءات مناقصة دولية محدودة على أساس تقييم ومقارنة العطاءات المقدمة من قائمة فيما لا يقل عن ثلاث موردين مؤهلين صالحين وفقا للارشادات وطبقا للاجراءات الواردة في البندين ١ و ٢ من الارشادات (باستثناء الفقرات ٢ - ٢٨ ، ٢٩ - ٥٦ منها) ، أو

(ب) عندما يتفق كلا من البنك والمقترض على أن هذه البنود يجب أن تكون متطابقة مع المعدات الموجودة ، وفقا لعقود يتم التفاوض عليها مع الموردين بشأنها .

٢ - يجوز شراء الأعمال المدنية بخلاف الانشاء أو التجديد لمحطات الطلبات وفقا لعقود يتم ترسيبها على أساس مناقصة تنافسية ، اجراءات يتم اعلانها محليا بما يتفق مع الاجراءات المقبولة لدى البنك . يضمن المقترض ، بصفة خاصة ، طبقا لتلك الاجراءات ما يلي :

(أ) السماح لمقدمى العطاءات الأجانب بالدخول في العطاءات .

(ب) معاملة مقدمى العطاءات بالتساوى فيما يختص بطلب تقديم العطاء أو أداء التأمين و

(ج) العطاءات التي تصل بعد التاريخ المحدد لتقديمها لن يلتفت اليها .

جزء (د) مراجعة البنك لقرارات الشراء :

١ - مراجعة الدعوات للتقدم بالعطاء والترسيات المقترحة والعقود النهائية:

(أ) يتم تطبيق الاجراءات الواردة بالفقرتين ٢ و ٤ من الملحق ١ للارشادات،

بالنسبة لكل عقد تقدر تكلفته بما يعادل ٧٥٠.٠٠٠ دولار أو أكثر .
وإذا كانت المدفوعات لهذا العقد تتم بالسحب من الحساب الخاص ،
فإن هذه الاجراءات يتم تعديلها للتأكد من ان النسختين المعتمدين
من العقد المطلوب ارسالهما للبنك طبقا للفقرة ٢ (د) المذكورة
يتم موافاة البنك بهما وذلك قبل اجراء أول سحب من الحساب
الخاص فيما يتعلق بذلك العقد .

(ب) يتم تطبيق الاجراءات الواردة بالفقرتين ٣ ، ٤ من الملحق ١ للارشادات،
فيما يختص بكل عقد لا يخضع للفقرة السابقة . وإذا كانت المدفوعات

لهذا العقد تتم بالسحب من الحساب الخاص ، فان الاجراءات المذكورة يتم تعديلها للتأكد من ان النسختين المعتمدين من العقد مرفقا بهما البيانات الأخرى المطلوبة للبنك طبقا للفقرة ٣ المذكورة يتم موافاة البنك بها كجزء من الاثبات الواجب تقديمه وفقا للفقرة ٤ من الجدول ٦ من هذا الاتفاق .

٢ - يتم تحديد رقم ٢٠ / لأغراض الفقرة ٤ من الملحق ١ للارشادات .

بند ٢ - التعاقد على خدمات الخبراء :

يجوز التعاقد على خدمات أى خبراء لمساعدة المقترض فى تنفيذ المشروع حيث تكون لديهم مؤهلات وخبرة ويعملوا طبقا لشروط اختيار مرضية للمقترض والبنك .

(جدول ٥)

ترتيبات التنفيذ

(١) مسئولية تنفيذ المشروع :

١ - تتعهد مصلحة الميكانيكا والكهرباء بأن تكون مسئولة عن تنفيذ المشروع بمساعدة الادارات المعنية فى الوزارة والهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف .

٢ - يتعهد المقترض بضمان توفير التمويل السنوى لمصلحة الميكانيكا والكهرباء وفقا للميزانية العامة التى تكون كافية للمصلحة لمقابلة استثمارها ، موظفيها ومتطلبات التشغيل طبقا للمشروع .

٣ - يتعهد المقترض بضمان ايجاد الاجراءات المناسبة لامكانية التنسيق بين مصلحة الميكانيكا والكهرباء ووزارة الصناعة فى دولة المقترض لوضع الحلول المناسبة للمشكلات الفنية فيما يتعلق بعوادم الصناعة فى منطقتى محطتى الطلمبات بالقرب من الاسكندرية ، المشار اليها فى الجزء ب (٢) من المشروع .

٤ - يتعهد المقرض بضمان أن تقوم مصلحة الميكانيكا والكهرباء بتعيين موظفين فنيين بإدارتها تكون مؤهلاتهم واعدادهم مناسبة لتمكين هذه الإدارة من القيام بسئوليتها اليومية في إدارة المشروع ،

٥ - يتعهد المقرض بضمان :

(أ) إقامة إدارة مركزية خاصة بالاختبار الفنى فى مصلحة الميكانيكا والكهرباء وفقا لخطة عمل مرضية للمقرض والبنك للقيام بأعمال الفحص الدورية لمحطات الطلبات وذلك فى موعد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩١

(ب) لحين انشاء هذه الإدارة ، يتم تعيين جهاز فنى للعمل فى المكتب الفنى الخاص بمصلحة الميكانيكا والكهرباء بأعداد كافية لتنفيذ هذا الفحص .

(ج) انشاء إدارة مركزية للأعمال المدنية فى مصلحة الميكانيكا والكهرباء وفقا لخطة تنظيمية مرضية للمقرض والبنك ، تكون مسؤولة عن تصميم ، فحص وصيانة الأعمال المدنية المتعلقة بتسهيلات تشغيل مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

(ب) متطلبات التنفيذ :

١ - تتعهد مصلحة الميكانيكا والكهرباء من أجل تنفيذ برنامج تجديد محطات الطلبات ، المشار اليه فى جزء أ (٣) من المشروع ، بالآتى :

(أ) اعداد وموافاة البنك للحصول على موافقة ، بدءا من عام ١٩٩٢ ،

بخطة عمل لمدة سنتين تختص بمحطات الطلبات التى يتم تجديدها خلال هذه الفترة لكل خطة عمل ، بالإضافة الى التكلفة التقديرية

والجدول التنفيذى الخاص بها .

(ب) تنفيذ هذا التجديد وفقا لخطة العمل هذه ، التي يجوز تعديلها من وقت لآخر بالاتفاق بين البنك ومصلحة الميكانيكا والكهرباء .

(ج) يتم موافاة البنك ، بآتفاء شهر مارس من كل عام ، لأبداء تعليقاته ، عن التقدم فى تنفيذ خطة العمل الفعلية الخاصة بالقرير السنوى ، متضمنا ميزانية تقديرية لمتطلبات مصلحة الميكانيكا والكهرباء لتنفيذ الأعمال التى تتضمنها السنة المالية التالية وفقا لخطة العمل هذه والتشغيل وصيانة محطات الطلمبات .

(د) اعداد ميزانيتها للسنة التالية على أساس هذا التقرير ، آخذًا فى الحساب تعليقات البنك عليها .

٢ - يتعهد المقترض بأن تقوم المصلحة :

(أ) مراقبة ، على أساس نصف شهرى لمدة تبدأ من مايو ١٩٩٠ وتمتد لمدة عامين بعد الاشراف على وحدة معالجة مياه غرب مدينة الاسكندرية ، نوعية التدفق الذى يصب فى بحيرة مريوط من هذه الوحدة ودراسة المعايير الخاصة بطرق المعالجة الأخرى .

(ب) وضع ترتيبات لتنفيذ هذه المعايير .

٣ - يتعهد المقترض بأن تقوم المصلحة :

(أ) مراقبة ، على أساس نصف شهرى ولمدة عام ، تبدأ فى مارس ١٩٩١ ، نوعية التدفق فى نقاط صرف مختلفة على طول مصرف أبو قير ، خاصة فى نقاط التدفق الناتج من راكتا ومصانع الأهلية للورق ، ودراسة المعايير الخاصة بطرق المعالجة الأخرى .

(ب) وضع ترتيبات لتنفيذ هذه المعايير .

٤ - يتعهد المقترض بضمان اتاحة المبالغ المطلوبة في الوقت المناسب لتنفيذ المعايير المشار اليها في الفقرتين (٢) و (٣) أعلاه .

٥ - يتعهد المقترض بأن تقوم مصلحة الميكانيكا والكهرباء باحلال محطة العوينات العائمة ، الواردة في جزء (١) من المشروع ، بمحطة جديدة ثابتة ، يتم انشائها ، بالاضافة الى الملحقات المرتبطة بها ، وذلك في موعد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

٦ - يتعهد المقترض باتخاذ كافة الاجراءات المطلوبة للعدد المناسب من الموظفين لادارة خدمة المعلومات في مصلحة الميكانيكا والكهرباء بمكاتبها المركزية والاقليمية ، وذلك على أساس خطة تنظيمية مرضية للمقترض والبنك .

٧ - يتعهد كل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء والبنك بمتابعة نصف دورية للمشروع على أساس تقرير تفصيلي عن التقدم في تنفيذ المشروع والذي تتعهد مصلحة الميكانيكا والكهرباء باعداده وموافاة البنك به في يونيو ١٩٩٤ ، أو أي تاريخ آخر قد يتفق عليه كلا من المقترض والبنك .

(جدول ٦)

الحساب الخاص

١ - لأغراض هذا الجدول :

(أ) مصطلح « بنود صالحة » يعني البنود الموضحة في الفقرة (أ) من الجدول ١ من هذا الاتفاق ،

(ب) مصطلح « مصروفات صالحة » يعني المصروفات الخاصة بالتكلفة المعقولة للسلع والخدمات المطلوبة للمشروع والمقرر تسويلها من حصيلة القرض والمخصصة من وقت لآخر للبنود الصالحة طبقا لنصوص جدول ١ من هذا الاتفاق ، و

(ج) مصطلح « تخصيص معتمد » يعنى مبلغ يعادل مليون دولار يتم سحبه من حساب القرض وايداعه فى الحساب الخاص طبقا للفقرة ٣ (أ) من هذا الجدول .

٢ - يتم سحب المدفوعات من الحساب الخاص على وجه التحديد للبنود المعالجه طبقا لأحكام هذا الجدول .

٣ - بعد استلام البنك دليل مقنع له على أن الحساب الخاص تم فتحه كما ينبغي ، فان المسحوبات من التخصيص المعتمد والمسحوبات التالية لاستعاضة الحساب الخاص تتم على الوجه التالى :

(أ) يقوم المقرض ، بالنسبة للمسحوبات من التخصيص المعتمد ، بتقديم طلب أو طلبات للبنك لعمل ايداع أو ايداعات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الاجمالى للتخصيص المعتمد . ويقوم البنك ، على أساس ذلك الطلب أو تلك الطلبات ، نيابة عن المقرض ، بالسحب من حساب القرض وايداع ذلك المبلغ أو تلك المبالغ التى يطلبها المقرض فى الحساب الخاص .

(ب) ١ - يقوم المقرض ، لاستعاضة الحساب الخاص ، بموافاة البنك بطلبات الايداعات فى الحساب الخاص فى تلك الفترات التى يحددها البنك .

٢ - يقوم المقرض ، قبل أو فى وقت تقديم كل طلب من هذه الطلبات ، بموافاة البنك بالمستندات ودليل آخر مطلوب طبقا للفقرة ٤ من هذا الجدول للدفع أو المدفوعات المتعلقة بطلب الاستعاضة المطلوب . ويقوم البنك ، على أساس كل طلب من هذه الطلبات ، نيابة عن المقرض ، بالسحب من حساب القرض والايداع فى الحساب الخاص هذا المبلغ الذى يطلبه المقرض والذى يتم ايضاه بالمستندات المذكورة ودليل آخر للتأكد من أن المدفوعات

من الحساب الخاص تمت لتغطية مصروفات صالحة . ويتم سحب كافة هذه الايداعات عن طريق البنك من حساب القرض طبقا للبنود الصالحة المعنية ، وبالمبالغ المعادلة المعنية ، كما تثبت المستندات المذكورة ودليل آخر .

٤ - يقوم المقرض ، بالنسبة لكل سحب يجريه المقرض من الحساب الخاص ، في الوقت الذي يطلبه البنك بشكل معقول ، بموافاة البنك بهذه المستندات ودليل آخر يوضح أن هذا السحب تم على وجه التحديد لتغطية مصروفات صالحة .

٥ - مع عدم الاخلال بنصوص الفقرة ٣ من هذا الجدول ، لن يقوم البنك باجراء أى ايداعات أخرى فى الحساب الخاص :

(أ) اذا ، ما قرر البنك ، فى أى وقت ، أن كافة المسحوبات الأخرى ينبغي اجراءها مباشرة بواسطة المقرض من حساب القرض طبقا لأحكام المادة ٥ من الشروط العامة والفقرة (أ) من بند ٢ - ٢ من هذا الاتفاق ، أو

(ب) عندما يكون اجمالى المبلغ غير المسحوب من القرض المخصص لمقابلة البنود الصالحة مطروحا من مبلغ أى ارتباط خاص قائم مبرم بواسطة البنك طبقا للسند ٥ - ٢ من الشروط العامة يكون مساويا لما يعادل ضعف مبلغ التخصيص المعتمد . وبعد ذلك فإن السحب من حساب القرض من المبلغ المتبقى غير المسحوب من القرض المخصص للبنود الصالحة يمر بتلك الاجراءات التى يحددها البنك ويخطر بها المقرض . ويتم اجراء المسحوبات الاضافية فقط بعد اقتناع البنك وبالقدر المرضى بأن كافة هذه المبالغ المتبقية المودعة فى الحساب الخاص فى تاريخ هذا الاخطار يتم استخدامها فى اجراء مدفوعات لتغطية مصروفات صالحة .

٦ - (أ) اذا ما قرر البنك في أى وقت أن أى سحب من الحساب الخاص :
(١) تم لتغطية صرف أو بمبلغ غير صالح طبقاً للفقرة ٢ من هذا
الجدول ، أو (٢) لم يتم تبريره بدليل يتم إرساله للبنك ، يقوم
المقترض ، على الفور بناء على اخطار من البنك : (أ) تقديم دليل
آخر اضافى حسب ما يطلبه البنك ، أو (ب) الايداع فى الحساب
الخاص (أو ، اذا ما طلب البنك ، يرد للبنك) مبلغاً مساوياً لمبلغ
ذلك الدفع أو جزء منه غير الصالح أو المبرر • ولن يتم اجراء أى
ايداع آخر بواسطة البنك فى الحساب الخاص ، فيما عدا ما يوافق
عليه البنك خلافاً لذلك ، حتى يقوم المقترض بتقديم ذلك الدليل
الآخر أو اجراء هذا الايداع أو رده كما قد يقضى الأمر •

(ب) يقوم المقترض ، اذا ما قرر البنك فى أى وقت أن أى مبلغ قائم
فى الحساب الخاص لن يكون مطلوباً لتغطية أى مدفوعات أخرى
لمصروفات صالحة ، على الفور بناء على اخطار من البنك ، برد هذا
المبلغ القائم الى البنك •

(ج) يجوز للمقترض ، بناء على اخطار من البنك ، برد كافة أو أى جزء
من المبالغ المودعة فى الحساب الخاص الى البنك •

وزارة الخارجية

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٦٣) لسنة ١٩٩١،
تصدر بتاريخ ١٩٩١/٥/٢ بشأن الموافقة على اتفاق قرض المشروع الثاني
لإعادة تأهيل محطات الطلمبات بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي
للإنشاء والتعمير والموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩١/٢/١٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٦/١٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٦/١٣ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق قرض المشروع الثاني لإعادة تأهيل محطات
الطلمبات بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
والموقع في واشنطن بتاريخ ١٩٩١/٢/١١

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٦/١٣

وزير الخارجية

عمرو موسى